

التنمية العربية ... التحديات وسبل المواجهة

سامره نعمة كامل

كلية الزراعة-جامعة بالقاسم

Samira_nema70@yahoo.com

الخلاصة

أن التغييرات العالمية المتلاحقة وبوتيرة متلاحقة تفرض تحديات جسيمة على العالم العربي على مستوى حرية التجارة الدولية وتحريك رؤوس الأموال العالمية , هذه التحديات تمس في الصميم أمن الوطن العربي السياسي وتتميته الاقتصادية وتحديثه الاجتماعي , ولقد تناولنا في هذا البحث آثار هذه التحولات الاقتصادية الدولية بالأخص التحدي الأعظم : تحدي العولمة , وقد قامت هذه التحولات الدولية (العولمة) بتأسيس نظام عالمي أصبح مطلوب من الوطن العربي الاندماج فيه سواء كان ذلك عن اقتناع أو عن غير اقتناع , وأصبح هذا النظام العالمي يحمل في طياته خصوصاً بالنسبة للدول النامية والوطن العربي في مقدمتها الكثير من المخاطر وأن كان يحمل في طياته الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها , والمحصلة النهائية لأي دولة أو أمه سوف تتحدد بمدى الكفاءة والجدية في التعامل معه , لذلك حاولنا في هذا البحث تبين تأثير التحولات والتغييرات الاقتصادية الدولية على مشهد التنمية العربية وعلى مستقبلها **الكلمات المفتاحية:** التنمية الاقتصادية، العولمة، التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية.

Abstract

That the global changes and the rapid pace of a series of serious challenges to the Arab world at the level of freedom of international trade and the liberalization of global capital, this is at the heart of the challenges affecting the security of the Arab political and economic development and social modernization, and we have addressed in this research raised the international economic changes in particular the challenge of the greatest: the challenge of globalization, these changes have been international (globalization) has become the establishment of a global system required integration of the Arab world, whether it was convinced or not convinced, and this world order carries with it, especially for developing countries and the Arab world in the forefront of many of the risks and he carries with it many opportunities that can be invested, and the final outcome of any country or his mother will be determined by the efficiency and seriousness in dealing with him, so we have tried in this research reflect the impact of shifts and changes of international economic development on the Arab scene and the future.

Keywords: economic development, globalization, changes of international economic development

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال التعرض للتحديات التي تواجه التنمية العربية الاقتصادية والبشرية , فيرصد البحث أهم التغييرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها العولمة وتحريك الاقتصاد وتأثيرها على النظام الاقتصادي العربي وخاصة في الجانب التنموي .

فرضية البحث

بني البحث على فرضية مفادها إن التغييرات والتحولات الاقتصادية العالمية لها تأثيرات ايجابية وسلبية على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والبشرية للدول العربية الأمر الذي يستوجب بحث كيفية الاستفادة من تلك الايجابيات والتقليل قدر المستطاع من تأثير سلبيات تلك التحولات الدولية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على التحولات والتغييرات الاقتصادية الدولية وما أفرزتها من تحديات تواجه مستقبل التنمية العربية وبيان سبل مواجهة هذه التحديات .

أسلوب البحث

يستند البحث إلى منهج التحليل الوصفي، إذ تم جمع المعلومات المتعلقة به عن طريق الرجوع إلى المراجع العلمية والدوريات والى تقارير المنظمات الدولية .

المقدمة

شهد العالم في القرن الحالي مجموعة من التغييرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والبيئية والمعلوماتية وغيرها من المجالات والتي تتداخل فيما بينها بحيث جعلت العالم يبدو مثل قرية صغيرة تنتقل فيه المعلومة من أقصاه إلى أقصاه بسرعة فائقة ، ففي حالة حدوث أي مشكلة أو طارئ أو أي حادث في أي بقعة من بقاع العالم فأن كل دول العالم وشعوبه سوف تتأثر بهذا الحادث بطريقة أو بأخرى. لذلك فأن هذه التغييرات التي ظهرت على الصعيد العالمي لها تأثيرات ايجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ومنها الدول العربية ، لذلك يتطلب من الدول العربية التعامل مع هذه التأثيرات بشكل يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي أفرزتها هذه التغييرات والتقليل قدر المستطاع من السلبيات .

لذلك عندما ننظر إلى التنمية في الوطن العربي يجب أولاً إن ننظر إلى التغييرات والتحويلات التي تحدث في العالم ونحاول فهم أبعادها واتجاهاتها ومعرفة كيفية مواجهة التحديات التي تفرز من خلالها لكي نستطيع بناء مستقبل للتنمية العربية محمي قدر الإمكان من التغييرات الاقتصادية العالمية . لكي نتعرف على أبعاد الموضوع قسم البحث إلى ثلاثة محاور وهي :-

المحور الأول : التغييرات الاقتصادية العالمية .

المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية العربية .

المحور الثالث : سبل المواجهة .

المحور الأول

التحويلات الاقتصادية العالمية

مر العالم بالكثير من المستجدات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثير كبير على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول وخاصة الدول النامية ومنها الدول العربية ، ويمكن أيجاز أهم هذه المستجدات بما يلي

١- العولمة الاقتصادية :

تعتبر العولمة من أهم التحويلات التي يشهدها العالم ، فقد اتسعت المجالات التي تؤثر فيها ، فهي تؤثر في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك .

فعولمة الاقتصاد يقصد بها تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحدود والحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء كانت عوامل إنتاج رأسمالية أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك ، أذن العولمة تساوي التغيير التكنولوجي زائداً فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافاً إليه التغيير السياسي (S.Pursey,2002) .

وتمثلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة بزيادة نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والازدياد الكبير في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، كما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملفنة للنظر إذ قفزت مبالغ هذا الاستثمار من متوسط سنوي يبلغ (٢٧.٥) مليار دولار في السبعينات من القرن الماضي إلى (٥٥٩.٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٧ .

أما بالنسبة لتأثير العمليات الاقتصادية للعولمة في الدول ، فقد يرى إن هذه التأثيرات متضاربة ومتناقضة فهي تقلص دور الدولة كجهاز مستقل ومسؤول عن الاقتصاد القومي ، إلا أنها تستدعي تعزيز دور الدولة كوسيط بين المجالات ما فوق القومية (الكتل الاقتصادية والمؤسسات الدولية) والمجالات مادون القومية (بول هيرست وجاهام طومسون، ٢٠٠١) .

وتجد العولمة ترحيبا في بعض الأوساط على أساس أنها تهيأ فرصا جديدة للأسواق المتوسعة ، ولانتشار التكنولوجيا والخبرة الإدارية ، وهذه بدورها تبشر بقدر أكبر من الإنتاجية وبمستوى معيشة أعلى ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن هناك أوساط تخشى من العولمة وتدينها بسبب ما قد تأتي به من عدم الاستقرار والتغيرات غير المرغوبة مثل العمال الذين يخشون إن يفقدوا أعمالهم بسبب الزيادة في جانب الواردات ، وكذلك المؤسسات المالية والمصرفية التي تخشى إن تطغى عليها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتدفعها إلى الكساد ، ولذلك اتجهت الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاندماجات المتزايدة والاتجاه المتنامي إلى تكوين كتلتا اقتصادية إقليمية قوية . هذا ويمكن بيان أهم المخاطر التي تتعرض لها الدول النامية ومنها الدول العربية بالاتي :-

١- المخاطر والأزمات المالية .

٢- زيادة وانتشار الفقر .

٣- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي .

٤- انخفاض الإنفاق الاستهلاكي .

٥- تباطؤ معدلات النمو الاستهلاكي .

فبرغم من مبررات الذين يرفضون العولمة ومنطق من يقبلوها إلا أنها تبقى ذات تأثير ملموس يتزايد مع تسارع عملياتها ليشمل الدول كافة ، لذلك لاينفع مع ظاهرة العولمة القبول أو الرفض المطلق إنما الأمر يتطلب وجود إدارة اقتصادية كفؤة قادرة على تقليل مخاطر العولمة والوصول بانفتاح منها إلى أقصى حد ، وهذا يمثل التحدي الرئيس الذي يواجه الدول النامية ومنها الدول العربية ، وهي عملية في غاية الصعوبة في ظل منظومة اقتصادية سريعة التغيير (عمر صقر، ٢٠٠٢) .

٢- تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني

خلال العقدين الأخيرين تزايد عدد مؤسسات المجتمع المدني وقد تصاعد نشاطها وتأثيرها مع بداية القرن الحالي ، وقد كان للتحول الديمقراطي الذي حصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أثر كبير في انتعاش مؤسسات المجتمع المدني ، وقد أخذت العديد منها تمارس دورا فعالا على الصعيد العالمي منها دورها في البرنامج العالمي لمكافحة المجاعة (أوكسفام) وحركة السلام الأخضر ومنظمة أطباء بلا حدود .

وتتركز فكرة عمل مؤسسات المجتمع المدني من فكرة المبادرات الذاتية للأفراد من منطلق تفاعلهم وأيمانهم بقدرتهم على الفعل والتأثير في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وقد أخذت الدول تعترف بالقيمة

الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع الذي يسعى إلى ترسيخ الدور الذي تقوم به مع الاستقلالية والتميز عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص , ويطلق اليوم على نشاطات مؤسسات المجتمع المدني بالقطاع الثالث , أما بنسبة للدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني فهو يشمل أنماء المجتمع اجتماعيا وثقافيا وسياسيا , وأن أهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني هو الانتماء للمجتمع والالتزام بتنميته بحيث يكون الهدف العام هو رفع مستوى المجتمع (مجلس التخطيط في دولة قطر , ٢٠٠٤) .

لهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تمكن الإنسان من المشاركة وإعلان رأيه وتلبية حاجته وتنمية طاقته , ومن المتوقع إن يتعزز دور مؤسسات المجتمع المدني عالميا مع مرور الوقت وذلك نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية , واعتماد سياسات الإصلاح الهيكلي من ناحية أخرى وما يترتب عليها من تراجع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ومن زيادة وتشجيع للخصخصة , لذلك فإن دعم تنمية القدرات الذاتية لمؤسسات المجتمع المدني للارتقاء بمقدرتها على التعامل مع القضايا الاجتماعية الملحة لا يعدو حاجة فحسب وإنما أيضا مطلب للتعامل الملائم في الوقت المناسب للتعرف على القضايا والمسائل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة .. الخ , والتواصل مع الفئات المستهدفة والتنفيذ الفاعل للبرامج والمشاريع حيث تتحمل الحكومات والجهات الدولية المانحة والجمعيات مسؤولية مشتركة لتحقيق هذا الهدف بفاعلية مستدامة (أحمد شاكر الصبيحي , ٢٠٠٠) . ويمكن القول أن التحول نحو المجتمع المدني يشكل ضرورة موضوعية تستدعيها التغييرات والتحولات العالمية والإقليمية .

٣- قلة المساعدات الرسمية

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت مشكلة التنمية كأحد المشاكل الاقتصادية الرئيسية , لذلك برزت أهمية وجود المساعدات الإنمائية الدولية , وهذا شكل ركيزة أساسية في العلاقة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية , ويرجع الاهتمام الدولي بالتمويل الخارجي وبصورة خاصة معونات التنمية إلى منتصف القرن الماضي , ولم يكن هذا الاهتمام الملحوظ بهذا الموضوع منفصلا عن التطورات العالمية السائدة آنذاك , فمع تصفية الاستعمار وإعلان استقلال معظم المستعمرات في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي واشتعال حدة الصراع الايدولوجي بين العالم الرأسمالي والاشتراكي ومحاولتها كسب ود الدول حديثة الاستقلال لهذا احتلت قضية المساعدات الإنمائية الدولية مكانا هاما في الدبلوماسية الدولية وفي المؤسسات الاقتصادية الدولية طيلة عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا في قيمة المساعدات الإنمائية والتي بلغت أقصى قيمة لها وهي (٦٦) مليار دولار عام ١٩٩١ (OECD,2000) .

إلا ان الصورة تغيرت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي فقد تأثرت الدعوة إلى دعم المعونات الدولية للتنمية بالإضافة إلى تعثر عملية التنمية نفسها في العديد من الدول النامية لظهور أهدار للثروات فيها , وكذلك تفشي صور الفساد في عدد غير قليل منها فضلا عن فشل السياسات التنموية المرتكزة على فكرة الانطواء على الداخل , وفرض الحماية الجمركية على الصناعة الوطنية , وقد صاحب هذه التطورات تزايد العجز في موازنات الدول الصناعية , حيث سعت هذه الدول إلى تخفيض الإنفاق العام وبالتالي تقليص مساعداتها الإنمائية على الرغم من أنها لا تمثل سوى نسبة بسيطة من موازاتها (حازم البيلاوي , ٢٠٠٠) .

ويمكن القول بأن تراجع معونات التنمية الدولية سيشكل خطرا على استقرار الأوضاع الاقتصادية خصوصا إذا علمنا بأن الانخفاض التراكمي لمساعدات الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية DAC من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٧ قد بلغ ١٢٤ مليار دولار بالنسبة لما يمكن للدول النامية الحصول عليه , أما محافظة هذه الدول على متوسط نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة الماضية والبالغ ٠.٣٣% حيث بلغت النسبة عام ٢٠٠٦ ٠.٢٣% وهي منخفضة جدا مقارنة بالنسبة الموصى بها من قبل الأمم المتحدة للدول الصناعية والبالغة ٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي فيها (OECD, ٢٠٠٧) .

٤- نمو قطاع المعلومات

أدى التطور المطرد في تكنولوجيا المعلومات في عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تغييرات عميقة في أنماط الحياة وفي أساليب العمل في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة , ولقد فتح هذا التطور للتواصل المباشر والحصول على المعلومات بسهولة وبسرعة فائقة من مصادر مختلفة وهذا أدى إلى إنجاز أنواع مختلفة من المهام بسرعة وبتكلفة زهيدة جدا .

وبالرغم من إن قطاع المعلومات أصبح يمثل أحد الدعائم الرئيسة للاقتصاد المبني على المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة , غير أن المؤشرات الأساسية تبين لنا عمق الفجوة الرقمية بين الدول والمناطق الجغرافية المختلفة , فحوالي ٧٥% من مستخدمي الانترنت يمثلون ٣٤% من سكان العالم , علما بأن دخول هذه الفئة مجتمعة تجاوزت ٨١% من الدخل القومي العالمي , وتعكس هذه الفروق الرقمية عمق الفجوة بين دول العالم ومناطقه مما يستدعي من الحكومات الآن وضع الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لردم الفجوة الرقمية التي مازالت تتسع بين الشعوب المتصلة والشعوب غير المتصلة (World Bank, 2007) .

٥- زيادة الخصخصة

حازت مشاريع الخصخصة للمؤسسات العامة على أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الجديد وذلك من خلال المساعي والجهود التي تبذلها أغلب الدول النامية لإصلاح اقتصادياتها , وأصبحت للخصخصة دعم كبير مع ظهور النظام المالي والتجاري العالمي الجديد الذي يهدف إلى فتح الاقتصاديات على بعضها البعض بحيث يستند التعامل فيما بينها المنافسة طبقا لآليات السوق , وتقدر قيمة الخصخصة الإجمالية في الدول النامية للفترة ٢٠٠٠_٢٠٠٦ ٣٤٢ مليار دولار (World Bank, 2007) .

ويعود ظهور الخصخصة وزيادة أهميتها إلى التحول الكبير الذي حدث في إستراتيجية التنمية التي أتبعها معظم الدول النامية , وذلك من إستراتيجية شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد ولإدارة الاقتصادية قادت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتفشي القيود الإدارية في جوانبه كافة إلى إستراتيجية تركز على آلية السوق في تخصيص الموارد , وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج وإفساح مجال أوسع أكبر إمام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي , وقد ساهم في هذا التحول ضعف الأداء الاقتصادي وبروز الاختلالات البنوية والمالية وتفاقمها .

وبجانب الحاجة إلى تبني إصلاحات مالية وهيكلية تطول جوانب الاقتصاد كافة , فإن من المسائل التي استدعاها التحول في إستراتيجية التنمية إعادة النظر في دور كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي , لذلك أصبح القطاع الخاص مطالب بالقيام بالدور الرئيس في الإنتاج والتصدير , لهذا أخذت الدول

بالعمل في إطار الإستراتيجية الجديدة على تطبيق السياسات التي من شأنها إن تفسح المجال أمامه للقيام بهذا الدور , ومن أهمها تلك المرتبطة بخصخصة المؤسسات العامة , ومن ناحية أخرى تساهم الخصخصة في تمكين الدول من القيام بالدور الجديد المطلوب منها وذلك بأبعادها عن المجالات التي تقل فيها كفاءتها ودفعها للتركيز على المجالات الهادفة المتصلة بها والتي لا يمكن فيها الاعتماد على الأسواق وحدها , ومن أهمها إنشاء البيئة الكلية المستقرة المحفزة للنمو والإشراف عليها وتشجيعها .

٦- أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

بالرغم من إن تقييم أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على مستقبل الاقتصاد الدولي وعلى مسار التنمية الاقتصادية في دول العالم المختلفة ومنها الدول العربية , لم تتضح بالصورة الكافية إلا أنه يمكن أيجاد بعض الانعكاسات الاقتصادية لهذه الأحداث ندرجها بالاتي :

أ- ازدياد حدة الركود الاقتصادي على الصعيد العالمي , وهو بالتأكيد أثر على مسار النمو الاقتصادي في الدول النامية ومنها الدول العربية المنكشفة اقتصاديا على الدول الصناعية .

ب- انخفاض قدرات العديد من الدول في الحصول على الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ الخطط التنموية من أسواق المال العالمية , نتيجة لانخفاض معدلات القروض و أزيد الاحتمالات المجهولة في أوساط المستثمرين , بالإضافة إلى ذلك عدم الرغبة في تحمل المزيد من المخاطر (مغاوري شلبي , ٢٠٠٢)

ت- هبوط صافي تدفقات الموارد المالية الخاصة الطويلة الأجل على البلدان النامية .

أما بالنسبة لانعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الدول العربية , فقد تمثلت بتقلص حركة السفر إلى الدول العربية بنحو ٣٠% منذ الحادثة فقد قدرت الخسارة حوالي ١٠ مليار دولار , وكذلك حدث تقلص في قطاع السياحة في الدول العربية حيث تراجع القطاع بنسبة وصلت إلى ٣٨% في تونس , ١٤% في المغرب , ٢٠.٩% في مصر (مغاوري شلبي , ٢٠٠٢).

بالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت الاستثمارات العربية في الخارج وخصوصا في القطاع المصرفي , حيث تعرضت حسابات الكثير من المؤسسات الإسلامية والإفراد إلى التجديد بحجة تمويل الجماعات المتطرفة , كذلك رجوع رؤوس الأموال المستثمرة إلى الوطن العربي , حيث قدرت الأموال العائدة بنحو ٢٠٠ مليار دولار بقيت تبحث عن فرص و منافذ استثمارية في الوطن العربي الذي يعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب انعكاسات الاوضاع غير الطبيعية في العراق , وتطورات القضية الفلسطينية .

المحور الثاني

التحديات التي تواجه التنمية العربية :-

تواجه التنمية العربية الكثير من التحديات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية , إلا أننا سوف نختار في هذا المحور التحديات التي تعوق قدرات الدول العربية على التكيف مع التحولات العالمية ومكافحة الإرهاب والحماية من التغييرات المعاكسة في الاقتصاد , ويمكن إيضاح مجموعة من التحديات التي تواجه التنمية العربية :

١- معدلات البطالة :

يعتبر تسارع معدلات البطالة في الدول العربية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية وأخطرها في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ، وتشير التقارير إلى أن معدل البطالة في الدول العربية يبلغ ٢٠% أي نحو (١٩) مليون عاطل من أصل (١٨٠) مليون عاطل عن العمل في العالم ، بمعنى آخر تشكل نسبة السكان العرب حوالي ٤.٥% من سكان العالم ، وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي ١٠.٦% من إجمالي نسبة العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم ، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية دول العالم مما يخلق نوعين من الضغط ، أولها ضغط البطالة الموجودة والقائمة وثانيها ضغط البطالة الجديدة والقادمة ، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث ارتفاع معدلات البطالة وهي (منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٧):

المجموعة الأولى : تضم دول الخليج العربي حيث معدلات البطالة فيها لا تزيد عن ٥% .

المجموعة الثانية : تضم الدول التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن ١٠% مثل تونس وسوريا واليمن .

المجموعة الثالثة : تضم الدول التي تزيد فيها البطالة عن ١٠% مثل الجزائر والأردن والمغرب .

ويعتبر معدل البطالة بين الشباب دون ٢٥ سنة هو نصف المعدل العام للبطالة ، وهذه النسبة تجعل البطالة والشباب صفتين متلازمتين ، بالإضافة إلى ذلك إن البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين فئة الإناث ، وتشير الإحصاءات إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد المقدر ان يبلغ عددهم حوالي (٤٧) مليون طالب عام ٢٠١٠ (منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٧).

لهذا يمكن أن نقول بأن تزايد معدلات البطالة يعود إلى عوامل عدة منها ازدياد معدلات النمو السكاني في الدول العربية ، وعدم تمكن الدول العربية من إيجاد فرص عمل كافية تتلاءم مع العرض المتزايد من الداخلين لسوق العمل بسبب ضعف الإنتاجية وضعف الاستثمارات ، بالإضافة إلى ذلك اتجاه الحكومات إلى تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، وكذلك عدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة من استيعاب جزء كبير من الداخلين لسوق العمل ، وعدم ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي .

٢- ارتفاع نسبة الأمية :

يمثل ارتفاع نسبة الأمية واتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم من أكبر التحديات التي تواجه التنمية العربية وبخاصة بعد إن أصبح النمو في القطاعات الاقتصادية في العالم يعتمد بالدرجة الأولى على العلم والتقنية اللذان يعتبران الأساس للتقدم الاقتصادي ، ويلاحظ في الوقت الحالي إن السلع ذات المحتوى التقني تمثل ٧٠% من المنتجات المصنعة الحديثة .

ويمكن توضيح أهم معالم الفجوة المعرفية التي تفصل الدول العربية عن بقية العالم بالاتي :-

١- تعتبر معدلات الأمية في الوطن العربي هي الأعلى في العالم ، حيث بلغت ٣٨.٨% مقابل ١.١% في الدول المتقدمة (UNESCO,2007).

٢- انخفاض نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت ٠.١٥% مقابل ٢.٨% في اليابان و ٢.٨% في السويد (UNDP,2007) .

٣- تقدر نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية حوالي ٤.٥٧ لكل مائة نسمة مقارنة بالمعدل العالمي ٩.٧٢ .

٤- يقدر عدد الهواتف الجواله لكل مائة شخص بنحو ٦,٥ هاتف في الدول العربية مقابل ٤٣.٧ هاتف لكل مائة شخص في الدول الأوربية.

٥- يقدر معدل امتلاك أجهزة الكمبيوتر في الدول العربية ٦.٧٢ لكل مائة شخص مقابل المعدل العالمي ٩.٢٢ لكل مائة شخص .

٣- محدودية المياه العربية وكثرة الهدر منها

تعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودة في الوطن العربي وأن أغلب الأراضي الزراعية فيه تقع في المناطق الجافة , ويقدر المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه في الوطن العربي (١٠٠٠) متر مكعب مقارنة (٧٧٠٠) متر مكعب على المستوى العالمي , ومن المتوقع إن يقل هذا المعدل إلى (٥٠٠) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام ٢٠٢٥ . بالإضافة إلى ذلك إن نصف الموارد المائية العربية تتبع من خارج الوطن العربي .

وكذلك يعاني الوطن العربي من ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة حيث إن حوالي ٥٤.٨% من مساحته تعد أراضي خالية , وتمثل المراعي ٢٦.٨% والأراضي القابلة للزراعة ١٤.٥% والغابات ٣.٩% , ونسبة الأراضي المزروعة تمثل حوالي ٢٩% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي ٤.٢% من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي .

كل هذه الأمور شكلت ضغطا على التنمية الزراعية العربية لذلك أصبح الوطن العربي عاجزا عن سد متطلباته الغذائية بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على جهود التنمية الزراعية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ٢٠٠٦)

٤- الاندماج بالاقتصاد العالمي

أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ورغم إن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحو الارتفاع أحيانا , غير أن الميل للتراجع كان بارزا , ويطغى على أي تذبذبات محددة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس .

فمع تزايد الاندفاع نحو أتباع سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهله للاندماج بالاقتصاد العالمي تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتتدنى مؤشرات التنمية البشرية , فبينما يتمتع ٢.٣٤% من مجموع السكان العرب (البحرين , الكويت , الإمارات , وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة , فأن ٢٢.٠٩% من السكان العرب (السودان , اليمن , جيبوتي , موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة , في حين الباقي من السكان العرب يعيشون بتنمية بشرية متوسطة(UNDP,2007).

لكن مع التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العربية , تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي , وتطبيق برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة بالإصلاح والتكيف الهيكلي والتي لم تستطيع إن تقلل من مشكلة المديونية العربية الخارجية والتي فاقت ١٤٧ مليار دولار بعد ما كانت أقل من ٥٠ مليار دولار في مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية الكبرى بالسيطرة على الثروات العربية , فأنها تشير إلى المساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى بعض الدول العربية والتي شهدت هبوطا ملحوظا خلال العقد الأخير من القرن العشرين , وهو العقد الذي لاقت فيه أراء العولمة وسياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح على الخارج انتشارا كبيرا , ففي الوقت الذي بلغت فيه المساعدات حوالي ١٠.٣ مليار دولار عام ١٩٩١ , انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى ٣.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦ , وبينما كان نصيب الفرد العربي منها حوالي ٤٩.٢ دولار عام ١٩٩١ , انخفض إلى ١٥.٢ دولار عام ٢٠٠٧ (World Bank,2007).

٥- ضعف التجارة والاستثمار العربي

اعتمدت التنمية العربية منذ البداية على الخارج والسبب في ذلك يعود إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية , من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة ,وتشير بعض الإحصاءات إن حجم التجارة البينية بين الدول العربية ضعيف جدا بالمقارنة بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا , فالصادرات العربية البينية لا تشكل سوى ٧.٧% من الصادرات العربية الإجمالية .

أما بالنسبة للاستثمارات العربية البينية فقد بلغت حوالي ٣٥,٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٧ , إلا إن حجمها يعتبر بسيط بالمقارنة مع حجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي تقدر بأكثر من تريليون دولار , وأن مجموع الاستثمارات العربية البينية قد بلغت ٥,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٧ تركزت ٧٥% منها في قطاع الخدمات و ٢٣% في قطاع الصناعة و ١.٣% في قطاع الزراعة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, ٢٠٠٧) .

المحور الثالث

سبل ألمواجهه

لكي يتم مواجهة التحديات التي أفرزتها التغييرات والتحولت الاقتصادية العالمية يجب وضع خطة عمل يتم فيها تطبيق بعض الإجراءات الفعلية التي من شأنها إن تخلق المناخ المناسب الذي يفتح الأفاق أمام التنمية في الوطن العربي وتمثل هذه الإجراءات بالاتي :

١- تنمية القدرة العربية على التنافس :

القيام بمجموعة من الإجراءات التي تعزز القدرة العربية على التنافس في ظل التغييرات الاقتصادية العالمية , وهذه الإجراءات تدرج بالاتي(عاطف عبد الله, ٢٠٠٦) :

أ- العمل على تنمية القطاعات الإستراتيجية والمبادرات الجماعية والتعاون الإقليمي , بالإضافة إلى ذلك إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الشعبية في مجالات التنمية المختلفة .

ب- التركيز على الفعالية والاستحقاق والخبرة والمسؤولية والشفافية.

ت- تكوين وبناء أنظمة قوية ومرنة لخلق اقتصاد قابل للتكيف .

ث- العمل على الموازنة وتعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين , وتقوية الممارسات الديمقراطية .

ج- تقوية وبناء البنى التحتية بكافة أشكالها .

٢- تطوير مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يجب وضع مجموعة من الخطط لتطوير تكنولوجيا المعلومات وهي كالاتي(بوز ألن هاملتون,٢٠٠٥) :

أ- تطوير تكنولوجيا المعلومات من خلال وضع خطط شاملة وواضحة .

ب- وضع الاستراتيجيات الملائمة للحكومات لتكوين الحكومات الالكترونية .

ت- وضع برامج تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتحسين قدراتهم للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ث- اتخاذ مبادرات ايجابية لترغيب فئات المجتمع الأقل إقبالا على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لكي يتم للحاق بركب التطور العالمي .

ج- وضع سياسات ترمي إلى زيادة معدلات استخدام الانترنت لدى الأفراد والشركات .

ح- تضمين مناهج التعليم المعرفي والمهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

خ- تشجيع المنافسة في ميدان الاتصالات عن طريق تنظيم هذا القطاع وخصصته .

٣- تأهيل الكوادر البشرية :

تعتبر تأهيل الكوادر البشرية التي تشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم التحديات التي

تواجه الدول العربية التي تسعى إلى تقليل المسافة بينها وبين الدول المتقدمة , ولغرض عمل ذلك يجب القيام

بالاتي(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,٢٠٠٦) :

أ- العمل على نشر التعليم الإلزامي وتوسيع نطاقه .

ب- المكافحة الفعالة للامية واستحداث وتطوير مؤسسات تعليم الكبار .

ت- إدخال وسائل متطورة تكفل ترقية وتحسين نوعية التعليم لغرض تخريج كوادر متخصصة .

ث- يجب تطعيم التعليم العام بمهارات عملية ونشاطات تصنيعية وإنتاجية للمساهمة في تنمية الاتجاهات

الإيجابية واعتبار الجزء المهني في التعليم العام من الاحتياجات التدريبية للمواطنين .

ج- التشديد على بناء القدرات الإنتاجية الداخلية التي يمكنها إن تستوعب المهارات العربية , أي تطبيق برامج

تدريب جماهيرية وقابلة للاستيعاب .

٤- تكوين قاعدة قوية للبحث والتطوير :

بهدف تكوين قاعدة قوية للبحث والتطوير في الأقطار العربية كي تأخذ دورها الفاعل في عملية التنمية

الاقتصادية , لابد من اتخاذ الإجراءات التالية :

أ- توفير البيئة الملائمة للإبداع من خلال الاتصال المباشر بين القطاع الإنتاجي والمراكز البحثية .

ب- زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير إلى ١.٥% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي , على أن

ترتفع النسبة إلى ٢.٥% في عام ٢٠١٠ .

ت- تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي .

ث- تنشيط حركة البحث العلمي والتطوير من خلال تشجيع أسلوب التعاقد بين مؤسسات البحث العلمي

والجهات المستفيدة .

٥- خلق البيئة العربية الملائمة للاستثمار :

- لكي نجعل من البيئة العربية جاذبة للاستثمارات يجب على الدول العربية إن تقوم بإجراءات حاسمة لتحسين المناخ الاستثماري فيها , وهذه الإجراءات هي كالاتي(المنتدى الدولي للاستثمار, ٢٠٠٣) :
- أ- تسهيل حركة رؤوس الأموال , وأجراء إصلاحات اقتصادية في الأقطار العربية.
 - ب- تحديد الحد الأدنى من متطلبات الملكية الفكرية .
 - ت- وضع التشريعات القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية والعربية .
 - ث- إعطاء فرص متكافئة للمستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء .
 - ج- الاهتمام بتقديم الأساليب المبتكرة ونقل المعرفة التكنولوجية .

الخاتمة والتوصيات

- في ختام بحثنا نبين إن مواجهة التغييرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على التنمية العربية , هي مسألة ممكنة إذا ما أبدت الدول الغربية استعدادا للتعاون مع القيادات السياسية والاقتصادية العربية , ودعم مبادرات التغيير والتطوير فيها , لذلك لا بد من تكثيف التعاون الاقتصادي العربي بشكل يصل إلى درجة عالية من الاندماج الاقتصادي يقوم على تبني الإجراءات الآتية :-
- ١- الاتجاه نحو هدف مشترك يتمثل في تحرير الأسواق الداخلية وتشجيع القطاع الخاص , وتعزيز المسؤوليات الاجتماعية والتنظيمية للدولة .
 - ٢- إنشاء صندوق مالي للتعويض والمساعدات الفنية لمساعدة المنشآت الإنتاجية المتأثرة بتحرير الأسواق تنفيذاً للالتزامات الناتجة عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية .
 - ٣- تحقيق هدف إنشاء السوق المشتركة والاتحاد الجمركي الكامل بين جميع الدول العربية , من خلال تعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أسبقية الالتزام باتفاقية التجارة الحرة العربية .
 - ٤- قيام مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الاقتصادي بممارسة دورها في التوعية والتثقيف بأهمية التعاون الاقتصادي العربي .
 - ٥- الجمع بين القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركات المنتجات والخدمات والعلاقات المشتركة بين مواطني الأقطار العربية بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.
 - ٦- إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة المستوى في شؤون منطقة التجارة الحرة في كل بلد عربي , وجعل هذه الإدارة هي المسؤولة عن السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية أو أي اتفاقات متعلقة بها .
 - ٧- السعي لتوحيد أسواق المال العربية بما يسهل استيعابها للمدخرات المتعددة المنشأ في الأقطار العربية , وتوظيف المدخرات في الشركات العربية .

المصادر

- أحمد شكر الصبيحي , ٢٠٠٠ , مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ص ٢٠ .
- المنتدى الدولي للاستثمار (أوراق عمل والمدخلان والبيان الختامي للمنتدى , ٢٠٠٣ , دبي , مايو .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية , ٢٠٠٦ , الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية , الخرطوم , .
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , ٢٠٠٧ , تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٧ , الكويت , ص ٣٧ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , ٢٠٠٦ , تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٦ , عمان , ص ٥٣ .
- بوز ألن هاملتون , ٢٠٠٥ , تقييم عمق الفجوة الرقمية في الوطن العربي ودرجة نضج تقنية المعلومات والاتصالات , ترجمة دار الأهرام , القاهرة , ص ٤٣ .
- بول هرست وجاهام طومسون , ٢٠٠١ , ما العولمة - الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم , مطابع السياسة , الكويت , ص ٧٥ .
- حازم البيلاوي , ٢٠٠٠ , النظام الاقتصادي الدولي المعاصر , مطابع السياسة , الكويت , ص ٢٣٠-٢٣١ .
- عاطف عبد الله قبرصي , ٢٠٠٦ , التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة , سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (١٠) , نيويورك , ص ٤٣ .
- عمر صقر , ٢٠٠٢ , اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثارها على الاقتصاديات النامية , ندوة قطر والطريق إلى العولمة الاقتصادية , الدوحة , ١٣-١٤ مارس , ص ١٠-١٤ .
- مجلس التخطيط , ٢٠٠٤ , مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر , الشركة الحديثة للطباعة , الدوحة , ص ١٢-١٣ .
- مغاوري شلبي , ٢٠٠٢ , أحداث ١١ سبتمبر وأثارها على الاقتصادات العربية , مركز زايد للتنسيق والمتابعة , أبو ظبي , ص ١٥-١٦ .
- منظمة العمل العربية , تقرير المدير العام (العمالة العربية) , القاهرة , ٢٠٠٧ .

OECD, 2000, Cooperation Development Report 1999, Jan, Paris,

OECD, 2007, International Development Statistics , DAC Statistics Feb.

S. Pursey , 2002, Multilateral Economic Institutions and the ILO in Globalization
Contex : the impact on the world and a need for Social dimension , Globalization
& Decent Work , Seminar , 28-29 October , P1-3 .

UNDP, 2007, Human Development Report .

UNESCO , 2007, Statistical Year Book , Paris.

World Bank, 2007 , World Development Report.